

د. مراد علي يعرى "أوهام" الحكومة: خفض الدين الخارجي لمستويات السبعينيات "مسرحية عبثية" تثير السخرية لا الثقة



الخميس 25 ديسمبر 2025 م

في وقت يطعن فيه الغلاء عظام المصريين وتلتهم فوائد الدين العامة، خرج رئيس الوزراء مصطفى مدبولي بتصریحات صادمة تجاوزت حدود التفاؤل إلى ما يشبه "الانفصال عن الواقع"، مبشرًا بخضـ الدين الخارجي إلى "مستويات السبعينيات" خلال ثلاثة سنوات فقط

هذا التصريح، الذي يبدو في ظاهره طمأنة للرأي العام، تحول سريعاً إلى مادة للسخرية والتشكيك بفضل لغة الأرقام التي لا تكذب! فقد تصدى الدكتور مراد علي لهذه السردية الحكومية، مفنداً إياها بحسبة رياضية بسيطة كشفت عورـ الخطاب الرسعي، ومؤكداً أن الاقتصاد لا يُدار بالأمنيات والأحلام الوردية، بل بالحقائق المجردة التي تؤكد أننا أمام "استخفاف" بعقول المواطنين والمستثمرين على حد سواء!

الأزمة ليست في الرغبة في خفض الدين، بل في استحالة تحقيق ذلك وفق المعطيات الحالية، وهو ما يضع الحكومة أمام تهمة ترويج "الوهم" لشراء الوقت، ففي حين أن الأرقام الحقيقة تشير إلى كارثة تتفاقم، لا إلى انفراجة تقترب!

حسابات "اللا معقول" .. كيف يختفي 158 مليار دولار في 3 سنوات؟

التقط الدكتور مراد علي في تصريح رئيس الوزراء، ليضعه تحت مجهر التحليل الرقمي، كاشفاً عن الفجوة الهائلة بين "التصريح" و"المنطق". فالدين الخارجي لمصر حالياً يلامس سقف الـ 163 مليار دولار، بينما كانت مستويات الدين في حقبة السبعينيات - التي وعد رئيس الوزراء بالعودـ إليها - لا تتجاوز 5 مليارات دولار! هذا يعني عملياً أن الحكومة مطالبة بسداد أو شطب ما يقرب من 158 مليار دولار خلال 36 شهراً فقط!

تصريح معاـلي رئيس الوزراء المصري بخفض الدين الخارجي إلى مستويات أقل من السبعينيات خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أعوام يعني تقليصه من 163 مليار دولار إلى أقل من 5 مليارات دولار!!
وإذا وضعنا في الاعتبار أن الدين الخارجي لمصر ارتفـ بنحو 8 مليارات دولار خلال العام الماضي وحده، فكيف يمكن...
pic.twitter.com/cWO0LXupco
mouradaly (@mouradaly) December 25, 2025

يتـساعـ على باستـنـكار مشروعـ: كيف يمكن تحقيقـ هذه المعجزـة الماليةـ في وقت تـشيرـ فيه البيانات الرسمـيةـ إلى أن الدينـ الخارـجيـ ارتفـعـ بنحوـ 8 ملياراتـ دـولـارـ فيـ العـامـ المـاضـيـ وـحدـهـ؟ الـانتـقالـ منـ مـسـارـ "زيـادةـ الـديـونـ"ـ إـلـىـ مـسـارـ "الـسـدادـ الجـذـريـ"ـ بـهـذـاـ الحـجمـ يتـطلـبـ فـوـائـضـ مـالـيـةـ خـراـفـيـةـ لـاـ يـمتـلكـهاـ الـاقـتصـادـ الـمـصـريـ،ـ أـوـ بـيـعـاـ لـأـصـولـ الـدـولـةـ بـالـكـامـلـ،ـ وـهـوـ مـاـ لـمـ يـفـصـحـ عـنـهـ رـئـيـسـ الـوزـراءـ إنـ الـقـفـزـ فـوـقـ هـذـهـ الـحـقـائـقـ دونـ تـفـسـيرـ يـجـعـلـ منـ التـصـرـيـحـ الـحـكـومـيـ "نـكـتـةـ مـيـكـيـةـ"ـ،ـ تـؤـكـدـ أـنـ مـنـ يـدـيرـ الـمـلـفـ الـاـقـتصـادـيـ إـمـاـ أـنـهـ لـاـ يـدرـكـ حـجمـ الـكـارـثـةـ،ـ أـوـ أـنـهـ يـراـهـنـ عـلـىـ ذـاـكـرـةـ السـمـكـ لـدـىـ الـجـمـهـورـ!

الاقتصاد لا يدار بـ"ـالـدـعـوـاتـ"ـ ..ـ والمـسـتـثـمـرـونـ لاـ يـقـرـأـونـ الـفـنـجـانـ

النقطـةـ الجوـهـرـيـةـ الـتيـ أـثـارـهـاـ مـرـادـ عـلـيـ هيـ خطـورةـ مـثـلـ هـذـهـ التـصـرـيـحـاتـ "ـالـعـنـتـرـيـةـ"ـ عـلـىـ سـمعـةـ مـصـرـ الدـولـيـةـ فـاـلـمـسـتـثـمـرـونـ الـأـجـانـبـ،ـ وـمـؤـسـسـاتـ التـصـنـيفـ الـاـتـعـمـانـيـ،ـ وـصـنـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـولـيـ،ـ لـاـ يـتـعـاملـونـ بـالـنـوـاـيـاـ الـحـسـنـةـ أـوـ الـخـطـبـ الـحـمـاسـيـةـ،ـ بـلـ يـرـاقـبـونـ الـجـدـاوـلـ الـزـمـنـيـةـ وـمـصـادرـ التـموـيلـ بـدـقـةـ جـرـاجـيـةـ،ـ حـينـماـ يـعـدـ مـسـؤـولـ رـفـيعـ بـعـدـ 97%ـ مـنـ دـيـونـ الـدـولـةـ فـيـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ دونـ طـرـحـ خـطـةـ وـاضـحةـ ("Roadmap")

تشرح "من أين لك هذا؟", فإن النتيجة الفورية هي فقدان المصداقية تماماً

الخطاب المتفائل بلا رصيد يتحول إلى عبء ثقيل؛ فهو يرسل رسالة للأسواق بأن القيادة السياسية والاقتصادية تعيش في "اللا لاند"، منفصلة عن تعقيبات المشهد العالمي العالمي وبدلاً من أن تبعث هذه الوعود الطمأنينة، فإنها تفتح باب الشك على مصراعيه، وتجعل أي رقم رسمي يصدر مستقبلاً محط ريبة، فالذى يعد بـ"المستحيل" اليوم، لن يتورع عن تزييف الحقائق غداً

"بيع الوهم" للشعب استراتيجية الهروب إلى الأمام

يخلص تحليل الدكتور مراد علي والمرأقيين للمشهد إلى أن هذه التصريحات ليست زلة لسان، بل هي منهجة مستمرة في "بيع الوهم" للمواطنين المطحون، النظام الذي أغرق البلد في ديون تاريخية لتمويل مشاريع خرسانية، يحاول الآن غسل يديه من الأزمة بوعود براقة عن "العودة لزمن الرخاء" (حقبة السبعينيات)، متجاهلاً أن الحل يبدأ بالمحاربة والمحاسبة، لا بالشعارات

القفز فوق الأرقام دون تقديم مصادر تمويل معلنة (هل هي صفات رأس الحكومة جديدة؟ أم بيع أصول سيادية؟) يضعنا أمام سيناريو مروع: إما أن الحكومة لا تملك خطة وتكفي بالتخدير الموضعى للرأي العام، أو أنها تملك خطة "كارثية" لبيع ما تبقى من الدولة لسداد الديون وتخفيها خلف عبارات منمقة، وفي الحالتين، فإن النتيجة واحدة: استمرار استنزاف المواطن، وتأكل ما تبقى من الطبقة المتوسطة، بينما تستمر ماكينة الدعاية في الحديث عن إنجازات لا وجود لها إلا في خيال المسؤولين إن الاقتصاد، كما أكد علي، يحتاج لسياسات وقدرة على التنفيذ، وليس لوعود تتذر بعد رد ملامتها لأرض الواقع